


# الهيئة العامة للضرائب تطلق التسجيل الضريبي الإلكتروني والرقم الضريبي الموحد

العراق | تشرين الأول 2026

# الهيئة العامة للضرائب تطلق التسجيل الضريبي الإلكتروني والرقم الضريبي الموحد

## بدء التطبيق في قسم الشركات وقسم كبار المكلفين اعتبارًا من 9 آب 2026

أعلنت الهيئة العامة للضرائب (GCT) في 11 آب 2026 إطلاق نظام التسجيل الضريبي الإلكتروني، مشيرةً إلى أن العمل بالنظام بدأ فعليًا في قسم الشركات وقسم كبار المكلفين اعتبارًا من 9 آب 2026.

وبموجب الإجراء المعلن، يُسجَّل المكلف إلكترونيًا، وتُستكمل البيانات والإجراءات المطلوبة وفقًا للضوابط المعمول بها، ثم يُصدر له رقم ضريبي موحد جديد ليكون المعرّف الضريبي الإلكتروني المعتمد.

ويحدد الإعلان الاتجاه العام لهذا التطور في الإدارة الضريبية، إلا أنه لا يتضمن حتى الآن التفاصيل التشغيلية الكاملة للنظام. وعلى وجه الخصوص، لا يوضح ما إذا كان يتعين على جميع المكلفين الذين تُدار ملفاتهم من خلال القسمين المذكورين التسجيل أو إعادة التسجيل فورًا، أو كيفية التعامل مع الأرقام الضريبية الحالية، أو الوثائق المطلوبة، أو المهل الزمنية ذات الصلة، أو ما إذا كانت هناك غرامات مترتبة على عدم التسجيل، أو ما إذا كان التسجيل الإلكتروني سيحل بالكامل محل إجراءات التسجيل والمتابعة اليدوية الحالية.

وعليه، ينبغي التحقق من هذه المسائل مع الهيئة العامة للضرائب وفقًا لوضع كل مكلف قبل اتخاذ أي إجراء.

كما يُنصح المنشآت التي تُدار ملفاتها الضريبية من خلال قسم الشركات أو قسم كبار المكلفين بالتحقق أولًا من وضعها ضمن النظام الجديد، ومراجعة مدى اتساق بياناتها القانونية والمحاسبية والضريبية، وتحديد الأشخاص المخولين بإدارة الحساب الإلكتروني، والاحتفاظ بسجل موثق لجميع البيانات والمستندات والإشعارات الإلكترونية المتعلقة بعملية التسجيل.

## التسجيل الضريبي الإلكتروني في لمحة

أفادت الهيئة العامة للضرائب بأن العمل بالنظام بدأ في قسم الشركات وقسم كبار المكلفين بتاريخ 9 آب 2026.

ولا يحصر الإعلان المنشور تطبيق النظام بالشركات حديثة التأسيس، كما لا يتضمن حتى الآن جدولًا زمنيًا معلنًا لتوسيع نطاق التطبيق ليشمل أقسامًا أو فئات أخرى من المكلفين خارج القسمين المذكورين.

ويهدف النظام إلى استيفاء بيانات المكلفين وتوحيدها وإصدار رقم ضريبي موحد يُعتمد بوصفه المعرّف الإلكتروني للملف الضريبي. وقد ربطت الهيئة هذه الخطوة بعدد من الأهداف الإدارية والتنظيمية، من بينها:

- توحيد بيانات المكلفين.
- الانتقال التدريجي نحو ملف ضريبي إلكتروني موحد.
- تحسين دقة البيانات الضريبية.
- الحد من ازدواجية البيانات والسجلات.
- تبسيط إجراءات التسجيل والمتابعة.
- تعزيز التكامل بين الأنظمة الحكومية ذات العلاقة.

ومن المهم التمييز بين التسجيل الضريبي الإلكتروني وبين الالتزامات الضريبية الموضوعية الأخرى. فالإعلان يتعلق بآلية التسجيل وإدارة بيانات المكلفين، ولا يتضمن، وفقًا لما هو منشور، أي تعديل على معدلات الضرائب أو أسس احتساب الضريبة أو الالتزامات القانونية المتعلقة بتقديم الإقرارات الضريبية أو سداد الضرائب المستحقة.

كما أن الإعلان لا يستخدم مصطلح «العراق الاتحادي» ولا يحدد صراحةً نطاقًا جغرافيًا مستقلًا للتطبيق. ولذلك، فإن النطاق المؤكد في هذه المرحلة يشمل المكلفين الذين تُدار ملفاتهم لدى الهيئة العامة للضرائب من خلال قسم الشركات وقسم كبار المكلفين.

ولا ينبغي اعتبار هذا الإعلان، بحد ذاته، تأكيدًا على انطباق النظام على المكلفين الذين تُدار ملفاتهم الضريبية من قبل الجهات المختصة في إقليم كردستان العراق. وينبغي للشركات العاملة في الإقليم التحقق بصورة مستقلة من متطلبات التسجيل والامتثال لدى السلطة الضريبية الإقليمية المختصة.



## منظور BDO

مـن منظـور ضريبـي وعملـي، لا يتمثـل التحـدي الرئيسـي فـي مجـرد إنشـاء حسـاب إلكترونـي، بـل فـي جـودة البيانـات واتسـاقها قبـل إدخالهـا إلـى النظـام.

فالبيانـات المقدمـة إلـى النظـام الإلكترونـي ينبغـي أن تكـون دقيقـة، ومحدثـة، ومعتمـدة داخليًـا، ومتسـقة مـع السـجلات القانونيـة والمحاسـبية والضريبيـة للشـركة. وقـد يـؤدي اعتمـاد رقـم ضريبـي موحـد وربـط البيانـات إلكترونيًـا إلـى إظهـار حـالات عـدم الاتسـاق بيـن المعلومـات المسـجلة لـدى جهـات حكوميـة مختلفـة بصـورة أكثـر وضوحًـا.

ولهـذا، ينبغـي التعامـل مـع عمليـة التسـجيل باعتبارهـا إجـراء امتثـال ضريبـي منظمًـا وخاضعًـا للرقابـة الداخليـة، وليـس مجـرد إجـراء إداري لإنشـاء حسـاب.

وقبـل تقديـم أي بيانـات، ينبغـي علـى الشـركات التأكـد مـن اتسـاق العناصـر الرئيسـية، بمـا فـي ذلـك:

- الاسم القانوني للمنشأة.
- رقم تسجيل الشركة.
- العنوان المسجل.
- الأنشطة التجارية الفعلية والمسجلة.
- بيانات المساهمين أو الملكية، بحسب المتطلبات المطبقة.
- المفوضون بالتوقيع.
- بيانات الأشخاص المخولين بالتعامل مع الجهات الضريبية.
- صلاحيات إدارة الحساب الإلكتروني.
- البيانات المالية والمحاسبية المرتبطة بالملف الضريبي.

أمـا بالنسـبة إلـى المكلفيـن الحالييـن، ولا سـيما المسـجلين لـدى قسـم كبـار المكلفيـن، فمـن غيـر المناسـب افتـراض أن إعـادة التسـجيل الفـوري أصبحـت إلزاميـة مـا لـم تؤكـد الهيئـة ذلـك. وفـي المقابـل، لا ينبغـي أيضًـا افتـراض أن عـدم صـدور طلـب مباشـر يعنـي عـدم الحاجـة إلـى اتخـاذ أي إجـراء.

ويُنصـح هـؤلاء المكلفـون بالتحقـق ممـا إذا كانـت ملفاتهـم الحاليـة قـد أُدرجـت فـي النظـام الجديـد أو سـتُنقل إليـه، وكيـف سـتتعامل الهيئـة مـع الرقـم الضريبـي الحالـي، ومـا إذا كانـت هنـاك حاجـة إلـى تحديـث البيانـات أو إنشـاء سـجل إلكترونـي جديـد قبـل مباشـرة أي إجـراء.



## ما الذي ينبغي على الشركات القيام به الآن؟

مع انتقال الهيئة العامة للضرائب من مرحلة الإعلان إلى التطبيق، ينبغي للشركات التركيز على الإجراءات التالية:

- تحديد الجهة الضريبية المختصة: التحقق من القسم الذي يدير الملف الضريبي للمكلف، وما إذا كان النظام الإلكتروني ينطبق على حالته في المرحلة الحالية.
- الحصول على أحدث التعليمات: التأكد من أحدث التوجيهات الصادرة عن الهيئة العامة للضرائب، وتحديد ما إذا كان المطلوب تسجيلًا جديدًا، أو نقل ملف قائم، أو تحديث بيانات التسجيل الحالية.
- مراجعة البيانات قبل التسجيل: إجراء مطابقة بين السجلات القانونية والمحاسبية والضريبية قبل إدخال أي بيانات إلى النظام.
- التحقق من متطلبات التسجيل: التأكد من الوثائق المطلوبة، وبيانات الدخول، وآليات التفويض، والمستخدمين المخولين، والموافقات الداخلية اللازمة.
- توثيق عملية التسجيل: الاحتفاظ بالإشعارات والتأكيدات الإلكترونية، والرقم الضريبي الموحد عند إصداره، ونسخ من جميع البيانات والمستندات المقدمة.
- تحديد وضع الإجراءات التقليدية: التحقق مما إذا كانت بعض المستندات الورقية أو إجراءات فتح الملف يدويًا أو المراجعات الحضورية لا تزال مطلوبة خلال المرحلة الانتقالية.
- التحقق من وضع الرقم الضريبي الحالي: عدم إنشاء سجل جديد أو اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى ازدواجية الملف قبل التأكد من كيفية تعامل الهيئة مع الرقم الضريبي القائم.
- متابعة التطورات: مراقبة الإعلانات والتعليمات الرسمية المتعلقة بتوسيع نطاق النظام أو اعتماد إجراءات تشغيلية إضافية.

BDO

## كيف يمكن لـ BDO المساعدة؟

يمكن لـ BDO Iraq تقديم دعم متكامل يجمع بين الخبرة الضريبية والمحاسبية ودعم العمليات، لمساعدة الشركات على إدارة الانتقال إلى التسجيل الضريبي الإلكتروني بصورة منظمة ومتوافقة مع المتطلبات المطبقة.
وقد تشمل خدماتنا ما يلي:

- تقييم وضع التسجيل الضريبي وتحديد الإجراءات المناسبة وفقًا لحالة المكلف.
- دعم إجراءات التسجيل الضريبي الإلكتروني والتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب عند الحاجة.
- دعم الامتثال لضريبة دخل الشركات وإدارة الالتزامات القانونية المتعلقة بتقديم الإقرارات الضريبية.
- إجراء مراجعات للصحة الضريبية (Tax Health Checks) للملفات والتسجيلات الضريبية القائمة.
- مراجعة التعرضات الضريبية أو المسائل العالقة في الملفات الحالية.
- مطابقة البيانات القانونية والمحاسبية والضريبية قبل تقديمها إلكترونيًا.
- دعم إجراءات براءة الذمة الضريبية والمتطلبات والمستندات المرتبطة بها.
- دعم الجاهزية المحاسبية والتشغيلية لأي إجراءات ضريبية إلكترونية إضافية تعتمدها الهيئة العامة للضرائب مستقبلًا، من خلال قدراتنا في خدمات الأعمال والاستعانة بمصادر خارجية.

من الجدير بالذكر BDO حاليًا تدعم دائرة الضرائب في إقليم كردستان العراق في عدد من مجالات تطوير وظيفة التدقيق الضريبي، بما في ذلك تدقيق القوائم المالية وتطبيق القواعد الضريبية ذات الصلة، وتنفيذ عمليات تدقيق ضريبي شاملة ومحددة النطاق، وإعداد إجراءات تشغيل قياسية (SOPs) لتوحيد ممارسات التدقيق الضريبي، وبناء قدرات موظفي دائرة الضرائب.
ويُعد هذا العمل مستقلًا عن مبادرة التسجيل الضريبي الإلكتروني التابعة للهيئة العامة للضرائب التي يتناولها هذا التنبيه.
لمناقشة الآثار المحتملة لهذا التطور على أعمالكم، يمكنكم التواصل مع مستشاركم لدى BDO أو الاطلاع على خدماتنا في الضرائب، والاستشارات المالية، وخدمات الأعمال والاستعانة بمصادر خارجية.

### تنويه مهم:

تتضمن هذه النشرة معلومات عامة لأغراض التوعية فقط، ولا تمثل مشورة ضريبية أو قانونية مخصصة. وقد تتغير الإجراءات والمتطلبات خلال مراحل التطبيق. لذلك، ينبغي التحقق من الوضع الحالي لدى الهيئة العامة للضرائب أو الحصول على مشورة مهنية مناسبة قبل اتخاذ أي إجراء.

المصادر

1 - الموقع الرسمي للهيئة العامة للضرائب – الهيكل التنظيمي للأقسام، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 أيلول 2026.

2 - بوابة خدمات حكومة إقليم كردستان – الضرائب والتعرفة والرسوم، تم الاطلاع عليها بتاريخ 15 أيلول 2026.